

عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي ومعوقاته بالاتحاد الإفريقي

Factors for the success of economic integration in the European Union and its obstacles in the African Union

ط.د. علوي شمس نريمان
طالبة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة
alouichemsnarimane@mail.com

ط.د. كفية قسيميوري¹
طالبة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة
kafiakas1@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/09/30

تاريخ القبول للنشر: 2019/09/04

تاريخ الاستقبال: 2019/06/25

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتبرز ظاهرة التكامل الدولي في شقه الاقتصادي، والتي لم تحض بانتباه خبراء العلاقات الدولية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أصبحت أولوية المصالح الاقتصادية المشتركة المبنية على الاعتبارات الأمنية والسياسية، موضع اهتمام لعملية التكامل الاقتصادي بأشكالها المختلفة، فهدفت دراستنا إلى تحديد عوامل نجاح عملية التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي ومعوقاته بالاتحاد الإفريقي، وخلصت الدراسة إلى أن وجود التزايدات الأمنية والسياسية بين دول الاتحاد الإفريقي يعد من أبرز المعوقات والعوامل المعرقة لجهود التكامل الاقتصادي والتنمية بدول القارة الإفريقية، بينما تعد وحدة القرار السياسي في ظل وجود مؤسسات قوية، قادرة على تأمين الاتفاقيات وضمان تنفيذها، من أهم عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: تكامل اقتصادي؛ المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛ اليورو ؛ اتحاد أوروبي؛ اتحاد إفريقي.

التصنيف JEL: E26، C97

Abstract :

This study came to show the phenomenon of international integration in its economic division, which did not attract the attention of international relations experts until after the Second World War. The priority of the common economic interests based on security and political considerations became the subject of attention to the process of economic integration in its different forms. The process of economic integration of the European Union and its obstacles to the African Union, the study concluded that the existence of security and political conflicts between the African Union countries is one of the most important obstacles and factors hindering the efforts of economic integration and development for the African continent, while the unit is the political decision in the presence of strong institutions, able to secure agreements and ensure their implementation, the success of the most important economic integration of the European Union factors.

Key words: Economic integration; , EEC Euro; EU; AU.

JEL Classification: E26, C97

¹ مرسل المقال: ط.د. كفية قسيميوري

المقدمة:

على ضوء التغيرات التي شهدها العالم من تطورات في مجال العلاقات الدولية -خاصة الاقتصادية منها- أدت بالدول إلى الدخول في تجمعات اقتصادية إقليمية وغير إقليمية، بهدف خلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة، في ظل توافر مقومات عديدة وشروط كفيلة لإنجاح عملية التكامل الاقتصادي وضمان استمراره على المدى الطويل؛ فكثيرة هي تجارب التكامل التي شهدها العالم عبر أنحائه، إذ يعد الاتحاد الأوروبي من أبرز وأقدم التجارب التكاملية، والذي تمخض عن جهود عديدة للتقريب بين الدول الأوروبية، بهدف تسوية النزاعات ومواجهة مختلف الأزمات النقدية والمالية منها، من خلال التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية والسياسية، ليتوج هذا الاتحاد بعد قرابة خمسين سنة من العمل المتواصل باستحداث عملة نقدية موحدة (اليورو)، ليحقق بذلك أعلى درجات التكامل الاقتصادي المتمثل في النظام النقدي الأوروبي. بينما يمثل التكامل الاقتصادي الإفريقي، خطوة مهمة وحقة جديدة من الاتفاقات الاقتصادية والاستثمارية، بهدف تحقيق بنية تحتية جيدة للتنمية، من خلال زيادة الروابط الدولية بالقارة الغنية بالفرص الواعدة والمبشرة بإمكانيات جبارة للتكامل بين دولها، وبالرغم من توفر المقومات الاقتصادية والسياسية والثقافية الإفريقية وتشابه الدوافع، إلا أن التكامل الاقتصادي بإفريقيا تواجهه مجموعة من التحديات الداخلية والخارجية، خلقت فجوة كبيرة بين الواقع الفعلي لهذه الظاهرة والآمال المعقودة عليها. وعليه نصيب إشكالية دراستنا على النحو التالي:

ما هي أبرز عوامل نجاح التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي ومعوقاته بالاتحاد الإفريقي؟

وحتى تسهل معالجة إشكالية الدراسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم الشروط التي تبتتها الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي للانضمام إليه؟
- لماذا عمدت الدول الإفريقية في ظل التحولات التي شهدها النظام العالمي، إلى إقامة سوق إفريقية مشتركة؟
- وكتائج محتملة لحل الإشكالية وضعنا هذه الفرضيات:
- تتيح عملية التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي، فرصة الانضمام وفق تشابه النظم الاقتصادية للدول الأعضاء الراغبة في التحرك نحو السوق الموحدة وإقامة الوحدة النقدية.
- يعتبر كسر حدة الاحتكارات الأجنبية من خلال رفع أسعار المواد الأولية، من بين أهم دوافع تقوية الدول الإفريقية ومواجهة الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على ظاهرة التكامل الاقتصادي ودراسة هذه الظاهرة من جانبها التطبيقي في أرقى صورها من خلال تتبع نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي.
- معرفة أهم مبررات إقامة اتحاد إفريقي ومعرفة خطوات تأسيسه.
- إبراز أهم عوامل نجاح عملية التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي ومعوقاته بالاتحاد الإفريقي.

المنهج المتبع: لقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتاريخي، لاعتباره من أنسب المناهج البحثية للدلالة على الظاهرة المدروسة والكشف عن أسباب نجاحها في الدول الأوروبية، وكذا تتبع السياق التاريخي لنشأة الاتحاد الأوروبي وذلك باستخدام الدراسة للعديد من الأدوات العلمية، بدءاً بجمع البيانات والمعلومات عن الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، ثم العمل على دراستها وتحليلها واستخلاص نتائجها خصوصاً فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه عملية التكامل بالاتحاد الإفريقي.

الدراسات والأبحاث السابقة:

وعلى سبيل الحصر نذكر دراستين سابقتين ذات الصلة بالموضوع هما:

1. دراسة: مقروس كمال (2014/2013) بعنوان: "دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية"، عالجت إشكالية هذه الدراسة واقع المشروعات المشتركة على الاقتصاديات المغربية، وتشخيص حالتها بمقارنتها بالتجربة الأوروبية من أجل تحديد العناصر المعوقة لعملها، والحكم على مقدرتها في إنشاء تنسيق فيما بينها، ولقد توصل الباحث إلى أن الواقع الإقليمي الجديد في ظل توسع الاتحاد الأوروبي وتأثيره على مصالح دول منطقة المغرب العربي يشكل حافزا للإسراع في المزيد من تفعيل العمل المغربي المشترك وتعزيز اقتصادياتها وتطويرها جماعيا، وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى المنهج المقارن وهو ما يمثل نقطة الاختلاف بين البحثين حيث إن دراستنا تتطرق إلى تحديد التجربة الأوروبية ومقارنتها بالتجربة الإفريقية.

2. دراسة: خلوفي عائشة (2012/2011) بعنوان: "تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الاتحاد الأوروبي"، عالجت إشكالية البحث انعكاسات انتشار ظاهرة التكتلات الاقتصادية على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية، وسعت إلى إبراز مدى تأثير تكتلات الدول النامية على التجارة الدولية مقارنة بتكتلات الدول المتقدمة، وقد توصل الباحث إلى أن التكتلات القوية والناجحة على المستوى الدولي هي التي أثرت وبشكل ملحوظ على التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية، إذ أصبحت أكثر من 80% من التجارة العالمية تحت سيطرة تكتلين اثنين يضمنان معا 51 دولة فقط، بينما لم يكن هناك أي تأثير على هذه الأخيرة من قبل تكتلات الدول النامية خاصة الإفريقية والعربية منها، وقد استخدم الباحث المنهج المقارن موضوعنا شبيه به لكن الاختلاف يكمن في اقتصار دراستنا على مقارنة التجربة الأوروبية بالإفريقية فقط.

أولاً: بنية التكامل الاقتصادي

كنتيجة لما عاشه العالم من تحولات مست جانب العلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، تنامي توجه يصب في مجمله إلى التعاون والاندماج الاقتصادي ما بين الدول، عرف بالتكامل الاقتصادي والذي أصبح سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي المعاصر، فماذا نقصد بهذا التوجه؟

1- ماهية التكامل الاقتصادي

1-1 مفهوم التكامل الاقتصادي: لم يحظ تعريف التكامل الاقتصادي باتفاق عام بين العلماء والباحثين الاقتصاديين، لكن العالم "ماخلوب" (f.Machlup) أوضح في سنة 1979 أن هذا المصطلح قد ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع "فينر" (Viner) سنة 1950 الذي يعود له الفضل في وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي التي تمثل بحق جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الليبرالي (رزيق، 2009، ص 24).

ويبقى التكامل الاقتصادي في مفهومه الحديث عملية سياسية اقتصادية واجتماعية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة بين دولتين أو أكثر، بهدف تحقيق مصالح اقتصادية متبادلة وكسب عوائد مشتركة متناسبة من خلال خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية (رشيد، 1985، ص 20).

1-2 مقومات التكامل الاقتصادي: جلها مقومات اقتصادية تقوم على إنجاح التكامل وهي (فليج، 2001، ص ص 177، 180):

➤ توفر الموارد الطبيعية: والمتمثل في إمكانات زراعية واسعة وإمكانات مائية وفيرة، وثروات معدنية أساس التطوير الصناعي، توفر مناخ ملائم مناسب، كل هذه المقومات تستند إليها عملية التكامل وذلك بأن تقام النشاطات الاقتصادية في مجموعة الدول

المتكاملة على استخدام هذه الموارد الطبيعية، بالشكل الذي يؤدي إلى توسيع الإنتاج من السلع والخدمات، وتطوير النشاطات الاقتصادية عموماً.

➤ **التخصص وتقسيم العمل:** ينبغي أن يستند التكامل إلى التخصيص وتقسيم العمل الذي يسمح بتحقيق وفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، وبما يضمن استفادة جميع هذه الدول، ويعتبر هذا أساس قيام التكامل وديمومته ونجاحه وفاعليته.

➤ **توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية:** سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية، اللازمة لتوفير المشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة.

➤ **توفر طرق ووسائل النقل والاتصال:** وإن توفرت الحرية في انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق النقل ووسائل نقل واتصال متقدمة ورخيصة.

1-3- شروط التكامل الاقتصادي: ونستحضر أهم الشروط في الآتي (ريمدي، 2006-2007، ص 8، 9):

- ❖ التقارب الجغرافي لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية بأقل التكاليف.
- ❖ الإرادة السياسية التي تكمن بحكومات دول التكتل بالتفاوض حول التزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني وإقناع الرأي العام بالمحافظة على التزاماته بأمانة لكل أعضاء التكتل.
- ❖ العجز والفائض في اقتصاديات الدول المتكاملة مع التناسب في سد العجز وصرف الفائض.
- ❖ تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل. بمعنى خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

❖ تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية القادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة.

❖ تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية لضمان حرية انتقال السلع بين دول التكامل الاقتصادي.

2- درجات التكامل الاقتصادي: تتراوح الدرجات بين التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائياً وإدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة وهي أعلى مستوى من مستويات التكامل.

2-1- منطقة التجارة التفضيلية (PTA): من أجل تنشيط التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر، تقوم هذه الأخيرة بإقامة منطقة تجارة تفضيلية والتي نعني بها اتفاقيات تجارية تتم بين مجموعة من الدول، تهدف إلى تخفيض العوائق التجارية سواء كانت جمركية أو غير جمركية على الواردات التي تتم بينهما دون إلغائها كلية، مع الحفاظ أو الزيادة من العوائق على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء، وتسمى أيضاً بمنطقة التفضيل الجمركي ومن أمثلة هذا النوع من الاتفاقيات التجارية التفضيلية العوائق التي فرضتها الدول الأوروبية على وارداتها من الدول النامية (حاتم، 1994، ص 286).

2-2- منطقة التجارة الحرة: هي ثاني درجة من درجات التكامل الاقتصادي تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفه جمركية تجاه بقية دول العالم، أي كل دولة مشتركة لها الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء، وتعتبر منطقة التجارة الحرة المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي (القزويني، 2004، ص 243).

2-3- الاتحاد الجمركي: إن الاتحاد الجمركي هي المرحلة الثالثة من مراحل التكامل، إذ يتطلب قيامه نوعين من الإجراءات وهما: أولهما أن يتم إلغاء وإزالة جميع التعريفات الجمركية والكمية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، وذلك في المرحلة السابقة ألا وهي مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة؛ ثانيها وضع تعريفات جمركية خارجية مشتركة، وذلك فيما يتعلق بالتجارة الخارجية أي على واردات الدول خارج الاتحاد الجمركي غير المشاركة فيه (حسين، 1998، ص 43).

2-4- السوق المشتركة: وتمثل درجة أعلى وأكثر تطوراً في تحقيق التكامل الاقتصادي من الدرجات السابقة، حيث لا يكتفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليشمل حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال، أي دمج أسواق السلع والخدمات ورأس المال لتصبح المنطقة التكاملية سوق واحدة (فليش، 2001، 169، 170).

2-5- الوحدة الاقتصادية (الاتحاد الاقتصادي): تشمل هذه المرحلة بالإضافة على ما جاء بالمراحل السابقة الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، أي إنشاء الانسجام والتطابق في السياسات الاقتصادية التي تتجسد في تشريعات العمل والضرائب وإنشاء اتحاد للمدفوعات بين الدول المتكاملة، واستخدام نوع من المقاصة لتسوية مدفوعاتها، بالإضافة إلى تنسيق السياسات الإنتاجية من خلال إيجاد سبل استغلال عناصر الإنتاج بكفاءة مراعاة للميزة النسبية بحيث تخصص كل دولة داخل التكتل في إنتاج المنتجات ذات التكلفة المنخفضة (زينب، 2003، ص 310).

وآخر مرحلتين هما (رميدي، 2006-2007، ص ص 14، 15):

2-6- الاتحاد النقدي: قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الأخيرة بتنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بينها، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر، ويقوم عمل هذا الاتحاد على تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول المتحدة وإنشاء وحدة نقدية موحدة، وإطلاق حرية التحويل الخارجي لتشجيع التبادل التجاري والاستثماري وزيادة التخصص الإقليمي والتكامل بين اقتصاديات دول الاتحاد ومن الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوروبي "منطقة اليورو".

2-7- الاتحاد الاقتصادي التام: يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل لتصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية ترأب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، يحقق الاتحاد كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخل الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية، ويمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات.

3- النظريات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي: تعددت النظريات المتعلقة بهذه الظاهرة لكن تعد نظرية الاتحاد الجمركي العمود الفقري لنظرية التكامل الاقتصادي، حيث تقوم هذه النظرية بتحليل الآثار الاستاتيكية والآثار الديناميكية المترتبة عن إقامة اتحاد جمركي والذي يعد نواة الفكر وأساس تحليل التكامل، ويعرض ذلك في الآتي:

3-1- نظرية الاتحاد الجمركي (الآثار الاستاتيكية): تنتج بسبب زوال الحواجز التجارية داخل التكامل بشكل عام وعلى وجه الخصوص داخل الاتحاد الجمركي، ولقد ميز "فاينر" بين نوعين من هذه الآثار وهي (الوافي، 2006-2007، ص ص 31، 32):

3-1-1- أثر إنشاء التجارة: هو نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول أعضاء التكامل، يصبح بإمكان إحداها استيراد منتج معين من دول أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما لو تم إنتاجه محلياً، فيترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مؤدية بزيادة الرفاهية الاقتصادية، ونتيجة لذلك يحدث أمران:

* خروج بعض المنتجين المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد واستيراد ما يعوض النقص.

* استفادة المستهلكين من خفض السعر يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي.

3-1-2- أثر تحويل التجارة: ويحدث هذا الأثر عندما تُستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي، بواردات أعلى تكلفة من بلد عضو فيه، وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من المنتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى منتجين أقل كفاءة داخله؛

إن الأثر الإنشائي (إنشاء التجارة) والأثر التحويلي يغطيه جانباً واحداً فقط من الأثر على الإنتاج، ولا بد من التفرقة بين الآثار الإنتاجية الموجبة والسالبة حيث أورد "بالاسا": أن الأثر الإنتاجي الإيجابي هو انخفاض التكاليف نتيجة تحويل الشراء من بلد عالي التكلفة إلى بلد منخفض التكلفة (إنشاء التجارة)، ومن جهة أخرى يلاحظ أن الأثر الإنتاجي السلبي يراد به التكلفة الإضافية التي يتحملها إنتاج السلعة في البلد العضو بدلاً من إنتاجها في البلد الغير عضو (تحويل التجارة)، لأن تحويل التجارة ينقل مصدر الإمداد من المنتج (الأجنبي) المنخفض التكلفة إلى المنتج (الشريك) ذو التكلفة العالية، وتتوقف مكاسب العالم أو خسارته على مدى التفاوت بين الآثار الإنتاجية الموجبة والآثار الإنتاجية السالبة، وفيما إذا كانت الآثار الأولى أكبر من الثانية أو أصغر منها".

3-2- النظرية الحديثة للتكامل الاقتصادي (الآثار الديناميكية): تعمل الكفاءة الديناميكية في المدى الطويل في ضوء كبر حجم السوق والاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية وأثر المنافسة وأثر زيادة النفقات الاستثمارية في زيادة القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء، ويوضح ذلك فيما يلي (متولي، 2011، ص 93، 95):

3-2-1- وفورات الحجم: عند تشكيل الاتحاد تخصص الدول في إنتاج سلع معينة فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء مما يسمح للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم الأمثل أو الاقتراب منه مع ما ينتج على ذلك من انخفاض في تكلفة الوحدة منها، ومما لا شك فيه أن اتساع مجال السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع ومنتجات الدول الأعضاء سوف يترتب عليه نتائج اقتصادية عدة كزيادة النشاط الاقتصادي الصناعي للدولة وزيادة تخصيص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد وبالتالي زيادة الفرصة للمشاريع الإنتاجية.

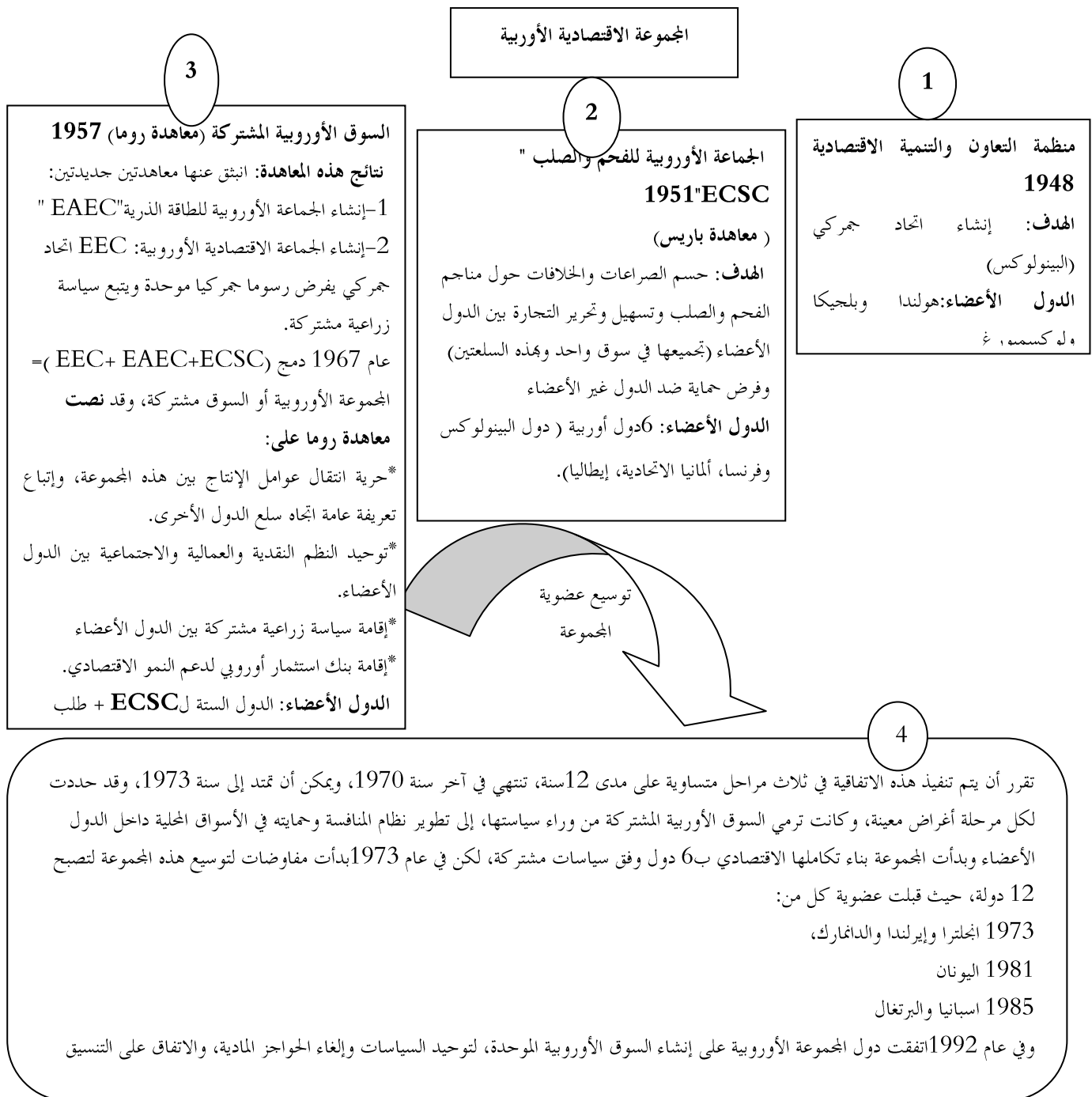
3-2-2- الوفورات الخارجية: يؤدي اتساع السوق بين الدول الأعضاء في التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية مما يساعد على تشجيع النمو الاقتصادي وزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ويتم التمييز بين نوعين من الوفورات، تلك التي تتم خارج جهاز السوق وتضم العلاقات المباشرة بين المنتجين واستعمال المصادر المشتركة للموارد وتحقق على المدى القريب إضافة إلى الوفورات التي تتحقق على المدى البعيد من خلال انتشار المعرفة التكنولوجية وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة ونمو طبقة من الإداريين والعمال الأكفاء والمهرة، أما الثانية فتتم داخل جهاز السوق وتأخذ شكل العلاقات السوقية المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع والشراء بين الصناعات للمواد الأولية والوسيلة.

ثانياً: تجربة التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي

تعد التجربة الأوروبية النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي، والذي كان نتاج المحاولات المتكررة والمتعاقبة التي قامت بها الدول الأوروبية طيلة نصف قرن من الزمن، فقد اتخذت هذه الدول خلال هذه الفترة مسالك وصيغ عديدة لم يكتب لها النجاح إلا للصيغة التي انتهت إلى الاتحاد الأوروبي، حيث استطاعت أن تنتقل من تكامل إقليمي صغير يضم بضعة دول إلى تكامل اقتصادي ونقدي كبير.

1- نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي: خلفت الحرب العالمية الثانية دماراً كبيراً في أوروبا التي كانت مسرحاً لمعظم معاركها، لذلك ارتأت أن أفضل الطرق لإحلال الأمن وتوحيدها، وعدم تكرار ما حصل من سياسات خاطئة ومطامع قومية في فترة ما بين الحربين، يكون عن طريق التكامل الاقتصادي، ويمكننا تتبع نشأة وتطور هذه العملية بالدول الأوروبية من خلال المخططات التالية (قسيموري، 2015-2016):

1-1- المجموعة الاقتصادية الأوروبية: لتسهيل توحيد أوروبا تم التدرج بهذه العملية بدءاً بإنشاء المجموعة الأوروبية، فانطلقت الجهود لترتيب البيت الأوروبي عام 1948، كما هو موضح في المخطط الآتي:



1-2- تشكيل الاتحاد الأوروبي (الاتحاد الاقتصادي والنقدي): رغبة في استكمال دول المجموعة الاقتصادية لمسارها التكاملي سواء من حيث عدد الأعضاء أو من حيث الانتقال من مرحلة السوق المشتركة إلى الاتحاد الاقتصادي، بدأت في التحرك نحو سوق موحدة، ورسم خطط لتبني نظام نقدي موحد من خلال التوقيع على أهم وثيقة في تاريخ أوروبا هي وثيقة ماستريخت، والاتجاه رسميا لقيام الاتحاد الأوروبي، وهذا ما سنوضحه في المخططات التالية:

الاتحاد الاقتصادي

2

معاهدة ماستريخت (1992): وقع وزراء خارجية المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالمدينة الهولندية ماستريخت على معاهدة جديدة سميت بمعاهدة ماستريخت، واستكمالاً لتحقيق الوحدة الاقتصادية استهدفت المعاهدة ما يلي:

- ✓ التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات وإلغاء كافة الحواجز بين الدول الأعضاء.
- ✓ إقامة الوحدة النقدية الموحدة على مراحل تنتهي بإقامة بنك أوروبي قبل موعد 1 جانفي 1999 يتحكم في إصدار العملة الموحدة.
- ✓ سياسة خارجية مشتركة والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك.

1

التحرك نحو السوق الموحدة: من خلال القانون الأوروبي الموحد أجريت تعديلات على معاهدة روما في 1986، لاستكمال التكامل الاقتصادي الأوروبي، وذلك باستكمال السوق الموحدة عبر مرحلتين:

المرحلة الأولى (1985-1989): يتم خلالها استكمال السوق الداخلية، وتنسيق السياسات الضريبية بين الدول الأعضاء.

المرحلة الثانية (1990 - 1992): يتم خلالها تنسيق السياسات النقدية والمالية وتحقيق اتحاد نقدي؛ فكانت هذه الفترة كتمهيد لاستكمال مشروع أوروبا الموحدة، ووضع الأسس والقواعد التي سبقت عليها الاتحاد الأوروبي فيما بعد، من خلال أهم وثيقة في تاريخ أوروبا هي وثيقة ماستريخت

تشكيل الاتحاد النقدي الأوروبي

3

النظام النقدي الأوروبي "SME": لم تعرف مسيرة التكامل النقدي الانتعاش إلا في الفترة 1977-1978 بعد اتفاقية Brême* في "بروكسل" التي يعود لها الفضل في رسم الخطوط العريضة للنظام النقدي الأوروبي، لمواصلة مسيرة الثعبان، فبدأ العمل الفعلي به عام 1979، حيث عمل على التنسيق بين أسعار صرف عملات الدول الأعضاء بالاتحاد وللمحافظة على استقرارها لنمو التجارة بين الدول الأعضاء، وارتكز على 3 دعائم:

* إنشاء وحدة نقد أوروبية تسمى **Ecu** ثم **الايكو الخاص**؛

* إنشاء آلية سعر الصرف مشتركة؛

* توفير تسهيلات ائتمانية مختلفة لدول المجموعة،

ثم تطور هذا النظام من اتباع سياسة نقدية مستقلة لكل دولة في مرحلته الأولى 1979-1987 إلى إعادة تسطير دول المجموعة لسياساتهم النقدية حسب السياسة الألمانية وفق Bundes Bank في مرحلته الثانية 1987-1990 وفي مرحلته الأخيرة أي بعد 1990 اقترحت فرنسا استبدال الرائد الأوروبي (البنك الألماني) ببنك مركزي أوروبي مهمته تسيير العملة الموحدة في إطار وحدة نقدية واقتصادية، وقد ظهرت بوادر هذه الفكرة إلى الوجود في المجلس الأوروبي لـ "هانوفر" في 1988، ضمن مخطط "ديلور" الذي يحدد الخطوط العريضة للوحدة الاقتصادية والنقدية UEM.

2

نظام الثعبان الأوروبي: تم الاتفاق في مدينة "بال" السويسرية في 1972 على:

● إنشاء تنظيم لتحديد هوامش أسعار الصرف فيما بين عملات المجموعة الأوروبية المشتركة؛

● حصر هوامش التغيير في عملة ما في حدود + - 1.5% فقط، ويترتب على ذلك أن تتحرك في شكل شريط في علاقتها مع العملات الخارجية مما يعطيها شكل الثعبان؛

● الاتفاق على عدة إجراءات لضمان استقرار الثعبان الأوروبي بالنسبة للدولار (وهو ما يسمى بالثعبان في النفق).

إلا أن هذه الدول واجهت العديد من المشاكل، من بينها الأزمة البترولية في 1973-1974 وما نتج عنها من آثار تضخمية، أدت إلى انهيار الثعبان داخل النفق.

1

خطة وارنر: قامت لجنة أوروبية بتقديم تقرير "وارنر" إلى المجلس الأوروبي في عام 1971 عقب انهيار نظام بريتون وودز، حيث كانت تهدف إلى:

● إنشاء اتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل تتراوح بين 7 و 10 سنوات؛

● مطالبة البنوك المركزية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية بضرورة تعاون فيما بينها، من خلال التدخل المشترك في سوق الصرف الأجنبي.

● فأوصت بتطبيق هامش أسعار صرف بين العملات الأوروبية يتراوح بين + - 0.6% لتحقيق الاستقرار النقدي.

الاتحاد الاقتصادي التام
الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية

6

التعامل بالوحدة النقدية الموحدة (اليورو): لقد مرت عملية إصدار وتداول (اليورو) بثلاث مراحل هي:

– **المرحلة الأولى** (ماي 1998، ديسمبر 1998): تم تحديد الدول الأعضاء التي ستشارك في اليورو منذ بداية عام 1999، وقد تم إنهاء هذه المرحلة في ديسمبر 1998، كما تم في هذه المرحلة إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والتصديق على التشريعات الخاصة بالدخول إليه

– **المرحلة الثانية** (1 جانفي 1999، 1 جانفي 2002): في نهاية هذه المرحلة تم الإعلان عن ميلاد اليورو، وتحديد سعر التبادل بينه وبين العملات المشاركة كما تم استخدام اليورو في هذه المرحلة في البورصات وفي الأسواق المالية وبين المصارف فقط.

– **المرحلة الثالثة** (1 جانفي 2002، جويلية 2002) تم في هذه المرحلة طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية لليورو وتداوله في الحياة اليومية للدول المشاركة، وتم سحب القطع المعدنية والأوراق النقدية الوطنية لهذه الدول، وأصبح اليورو هو العملة الوحيدة المعمول بها في التداول والتي لها صفة قانونية في 30 جويلية 2002.

5

معاهدة ماستريخت 1992 تمثل البداية الحقيقية لإنشاء اليورو ووضعت خطط لتحقيق الاتحاد التام، حيث تم المصادقة عليها والتوقيع على أهم بنودها باجتماع المجلس الأوروبي بمدينة ماستريخت الهولندية وقعتها 12 دولة من أصل 15 دولة أوروبية (بلجيكا، فرنسا، اليونان، لكسمبورغ، إيرلندا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، إسبانيا، بريطانيا، هولندا، الدانمارك) تتضمن الاتفاقية تنظيم كافة مجالات الحياة تشريعا واجتماعيا أي بمثابة دستور عمل للإتحاد مستقبلا، تهدف إلى إقامة الوحدة النقدية الموحدة اليورو عبر عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي أوروبي موحد ليتحكم في إصدارها . وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: 1 جويلية – 31 ديسمبر 1993، تهدف إلى تنسيق السياسات النقدية وتخفيف حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وزيادة التعاون بين الهيئات العامة ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية .

المرحلة الثانية: 1 جويلية 1994 – 31 ديسمبر 1998 ويتم فيها تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول بعد تحقيق بعض الشروط.

المرحلة الثالثة: 01 جانفي 1999 إلى 2002، تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الأوروبي، والذي يقوم بإصدار العملة

4

تقرير ديلور: يعتبر تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية الإنجاز الأهم في مسيرة التكامل، والوحدة الأوروبية وتوحيجا باهرا لجهودها المتواصلة، فكان التدرج انطلاقا من تقرير ديلور 1989 الذي ضم محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء، فاقترح إنشاء شبكة أوروبية للبنوك المركزية كأداة لإقامة الاتحاد النقدي والعملة الموحدة هدفها:

- وضع وتنفيذ السياسة النقدية المشتركة
- إدارة أسعار الصرف والاحتياطات، والاحتفاظ بنظام للدفعات، بشكل مستقل عن تعليمات الحكومة الوطنية وسلطات الاتحاد الأوروبي
- لا يسمح لهذه الشبكة بتقديم قروض لهيئات القطاع العام،

1-3- التوسع في عضوية الاتحاد الأوروبي (الاقتصادي والنقدي): بعد التوقيع على معاهدة ماستريخت وكذا شروط الانضمام لكونبهاكن توسع الاتحاد الأوروبي كما يلي (خلوفي، 2011-201، ص 107):

في جانفي عام 1995: انضمت كل من السويد وفنلندا والنمسا، وبذلك أصبح عدد دول الاتحاد 15 دولة عضو، كما تم التوقيع على اتفاق "شينغن" (بطاقة العبور) والذي يقضي بتذويب الحدود بين دول الاتحاد؛

في الفاتح من ماي 2004: شهد الاتحاد الأوروبي أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنضمة، فانضمت عشر دول مرة واحدة إلى عضوية الاتحاد وهي: مالطا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بولندا، قبرص؛

في عام 2007: وبعد التوسع السابق، دخل الاتحاد الأوروبي في مرحلة توسع جديدة ليضم عدد من دول أوروبا الشرقية ضمت كل من بلغاريا ورومانيا. ومن بين الدول المنضمة حديثا للاتحاد نجد (<https://arabic.euronews.com>):

في عام 2013: انضمت كرواتيا للاتحاد ليرتفع بذلك عدد الدول الأعضاء إلى 28 دولة عضو.

أما فيما يخص التطور التاريخي لمنطقة اليورو يظهر دخول الدول 19 لمنظمة الوحدة النقدية الأوروبية الموحدة "اليورو" كالاتي (مقاش، 2006-2007، ص 20):

انضمام دول الموجة الأولى 1999: حيث اختيرت 11 دولة من بين الدول الخمسة عشر الأعضاء وهي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، إيرلندا، فنلندا، هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ والنمسا التي تشكل النواة الأولى لهذه العملة، بينما بقيت أربع دول لم تنضم إلى الاتحاد النقدي الأوروبي وهي: الدانمارك، اليونان، السويد وبريطانيا والتي عازمت على الاحتفاظ بعملاتها الوطنية، وقد استبعدت اليونان من العضوية لعدم استيفاء الشروط الاقتصادية والنقدية المطلوبة، لكن انضمت بعد أن حققت هذه الشروط في جانفي 2001. ثم تلت هذه الموجة انضمام دول أخرى للاتحاد النقدي الأوروبي في السنوات التالية (<https://www.ecb.europa.eu>):

في 2007: انضمت سلوفينيا.

في 2008: قبرص ومالطا.

في 2009: سلوفاكيا.

في 2011: استونيا.

في 2014: لاتفيا.

في 2015: ليتوانيا.

2- شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: في بادئ الأمر لم يضع الاتحاد أية شروط للانضمام إليه، لكن وجود الفروق الاقتصادية والسياسية بين الدول الأوروبية الغربية والشرقية دفع مجلس الاتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط "كوبنهاجن"، كما أن معاهدة "ماستريخت" حددت شروط الانضمام إلى الاتحاد النقدي الأوروبي.

1-2- شروط الانضمام للاتحاد وفق كوبنهاجن: وتنقسم إلى (متولي، 2011، ص 96):

1-1-2- شروط سياسية: وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛

2-1-2- شروط اقتصادية: فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على المنافسة الموجودة ضمن دول الاتحاد؛

3-1-2- شروط تشريعية: وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيسه.

2-2- معايير الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية وفق معاهدة ماستريخت: كما حددت معاهدة ماستريخت 1992 معايير للانضمام إلى منطقة اليورو هي (صارم، 1999، ص 100، 101):

1-2-2- معيار التضخم: يتطلب من الدولة المؤهلة أن ألا يتجاوز معدل التضخم بها نسبة 2.7%.

2-2-2- معيار عجز الموازنة: حددت الاتفاقية أن الدول المؤهلة للانضمام لا بد ألا تزيد نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة على 3% من إجمالي ناتجها المحلي.

3-2-2- معيار الدين الحكومي المستحق: ألا يتعدى إجمالي الديون الحكومية المستحقة للدول المنضمة للاتحاد النقدي عن 60% من إجمالي ناتجها المحلي.

4-2-2- معيار سعر الصرف: أن يكون النطاق الطبيعي لتقلبات سعر الصرف عملة الدولة المؤهلة للدخول في الوحدة النقدية في حدود 1.5%.

5-2-2- معيار أسعار الفائدة: اعتمد نسبة "7.8%" كحد أقصى لسعر الفائدة.

الجدول رقم (1): المعايير المتفق عليها والمحققة في بلدان الاتحاد الأوروبي بخصوص شروط الانضمام

المعيار المتفق عليها/السنوات	نسبة التضخم	نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي	نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدلات الفوائد الطويلة الأجل
98 97 96	98 97 96	98 97 96	98 97 96	98 97 96
ألمانيا	4.1 3.2 2.7	61.0 63.2 61.3	1.5 1.6 1.4	6.3 6.0 5.6
فرنسا	4.0 3.1 3.0	56.0 58.0 58.0	2.0 1.6 1.2	6.6 6.0 5.5
بلجيكا	3.3 2.9 2.1	130.0 127.2 122.2	2.1 2.0 1.4	6.4 6.1 5.7
لوكسمبورغ	9.9 0 1.7	70.8 70.8 60.7	1.4 1.8 1.4	6.4 6.1 5.6
هولندا	2.6 2.5 1.4	78.2 67.0 72.1	2.1 2.0 1.8	6.3 6.0 5.5
إيطاليا	6.8 4.5 2.7	124.5 123.0 121.6	3.8 2.6 1.8	9.0 7.1 6.7
المملكة المتحدة	1.8 3.1 1.9	65.2 56.5 53.45	2.4 3.0 1.8	9.0 7.7 7.0
أيرلندا	1.8 1.1 0.9	80.2 76.0 66.3	1.7 2.0 1.2	7.5 6.6 6.2
الدانمارك	1.4 0.5 0.7	71.0 75.0 65.1	2.1 2.4 1.9	7.2 6.5 6.2
اليونان	7.9 5.7 4.0	110.6 105.0 108.7	8.2 7.2 5.2	- - 9.8
إسبانيا	4.6 3.2 2.6	68.0 68.9 68.8	3.6 2.7 1.8	8.9 7.1 6.3
البرتغال	4 3.4 2.5	70.5 67.6 62.0	3.1 2.8 1.8	9.0 7.0 6.2
السويد	3.9 2.9 0.8	78.7 78.5 76.6	0.8 1.8 1.9	8.1 7.0 6.5
فنلندا	3.3 1.7 0.9	60.1 60.2 55.8	0.6 1.7 1.3	6.0 5.3 5.9
النمسا	4.3 3 2.5	71.7 73.3 66.1	1.9 1.8 1.1	5.4 5.1 5.6

المصدر: (صارم، 1999، ص 102)

من خلال الجدول يتبين لنا أن العديد من الدول الأوروبية قد استطاعت أن تحقق المعايير المطلوبة للانضمام إلى "اليورو" عام 1998، سواء في مجالات تخفيض العجز إلى أقل من 3%، أو بالنسبة لمعدلات التضخم إلى 2.7% وأسعار الفائدة إلى 7.8%، لكن الدول التي حققت المعيار المطلوب في نسبة الدين العام إلى الناتج كانت قليلة، لذا يمكن تقديم تحليل فيما يخص هذه المعايير كما يلي:

أ- فيما يخص نسبة التضخم: فإن بيانات الجدول تشير إلى انخفاض هذا المؤشر في كل دول المجموعة سنة 1998 مقارنة بالمعدلات نفسها في سنوات 1996، 1997 خاصة إيطاليا التي استطاعت تخفيض معدل تضخمها من 6.8% سنة 1996 إلى 2.7% عام 1998، وعلى العموم يمكن القول بأن معظم الدول استطاعت تحقيق معدلات تضخم مقبولة ومنخفضة عن المعدل 2.7% باستثناء اليونان التي سجلت نسبة 4% عام 1998.

ب- فيما يخص نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي: فمعظم الدول لم تستطع تحقيق شرط الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والمقدر بـ 60% باستثناء كل من فرنسا ولوكسمبورغ، وفنلندا والمملكة المتحدة عام 1998، وقد تجاوزت هذه النسبة عن 60% في بعض الدول كالألمانيا، وإسبانيا والبرتغال، وزادت كثيرا في دول مثل اليونان التي سجلت 108.7% وبلجيكا وإيطاليا بحيث تجاوزت في هذه الدول الضعف.

ت- فيما يخص نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي: فتشير البيانات إلى نتائج إيجابية حققتها دول المجموعة في خفض هذه النسبة المقدرة بـ 3% عام 1998 مقارنة بالسنتين السابقتين، حيث تمكنت إيطاليا بتخفيضها إلى 1.8% عام 1998 مقارنة بـ 3.8% عام 1996، وهو نفس الشيء بالنسبة لاسبانيا، ويلاحظ من بيانات الجدول أن جميع الدول استطاعت تحقيق معيار عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 1998 باستثناء اليونان فبالرغم من محاولتها لتخفيض هذه النسبة من 8.2% سنة 1996 إلى 5.2% سنة 1998، إلا أنها لم تحقق هذا المعيار.

ث- فيما يخص معدلات الفوائد الطويلة الأجل: فجميع دول المجموعة حققت النسبة المعيارية سنة 1998، إذ حققت معظمها نسبة ما بين 5% و 6% باستثناء اليونان التي حققت نسبة 9.8%.

3- عوامل نجاح الاتحاد الأوروبي: إن أبرز العوامل التي أدت إلى إنجاح العملية التكاملية بالاتحاد الأوروبي هي:

- حق الشعوب في تقرير مصيرها في ظل وجود إرادة سياسية حقيقية وسيادة الديمقراطية بالدول الأوروبية.
- تقوية الميدان الاقتصادي من الناحية العلمية، مما أدى إلى زيادة الإنتاج والقدرة التنافسية للهياكل الأوروبية.
- استعداد الدول الأوروبية للتنازل عن سيادتها لمؤسسات قوية بغية تحقيق مصالح مشتركة تكفل لاحتساب العائد والتكاليف.
- تبني أهداف سياسية موحدة ومحددة بين دول الاتحاد الأوروبي كأبرز عوامل نجاحه.
- الدور الكبير والقوي الذي لعبته كل من محكمة العدل الأوروبية والمفوضية الأوروبية لنجاح الاتحاد الأوروبي، وغياها يعد تهديدا لأي اندماج إقليمي حقيقي.

➤ حسن إدارة الاختلافات الثقافية وتحقيق اندماج اجتماعي كامل من خلال تنمية السياسات الاجتماعية بين دول الأوروبية.

➤ تبني سياسات أكثر فعالية سمحت بحرية انتقال العمالة والرساميل بين الدول.

➤ القدرة على تأمين الاتفاقيات وضممان تنفيذها من خلال إنشاء مؤسسات قوية بين دول الاتحاد.

➤ إنشاء وتبني عملة موحدة (اليورو) تضمن استمرار الاتحاد الأوروبي ونجاحه.

ثالثا: تجربة التكامل الاقتصادي بالاتحاد الإفريقي

قيام الاتحاد الإفريقي جاء كترجمة لتفاعل الفكر السياسي والواقع الاقتصادي الهش على الساحة الإفريقية، فطوال العقود الماضية لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية لم يتخلى دعاة الوحدة الإفريقية من المفكرين والسياسة عن طموحهم في إقامة كيان اتحادي أكثر قوة يضم دول القارة الإفريقية بأكملها، ويرعى مصالحها.

1- مبررات التكامل الإقليمي في إفريقيا وخطوات تأسيس الاتحاد الإفريقي

نسعى من خلال هذا العنصر إلى إلقاء الضوء على أبرز مبررات قيام التكامل الإفريقي وكذا خطوات تأسيسه:

1-1- مبررات التكامل الإقليمي في إفريقيا: سنوجز أهم المبررات لقيام التكامل في ما يلي (عصموني، 2014-2015 ص ص 29، 40):

1-1-1- دور الاستعمار في التكامل الإقليمي الإفريقي: لقد عرفت إفريقيا تسارعا في حركات الاستقلال، حيث كانت من أواخر مناطق العالم التي تخلصت من روابط الاستعمار القديم، والذي كان له أثر على القارة الإفريقية، بما في ذلك الجانب التعاوني "التكامل"، نظرا لقيامه أثناء الفترة الاستعمارية بخلق بعض التكتلات الاقتصادية في القارة الإفريقية، التي لم تكن وليدة إرادة الجماهير الإفريقية ولا انعكاسا لحاجياتها، وإنما فرضها الاستعمار الأوروبي لتجميع مستعمراته وربطها مع بعضها البعض لتلبية لحاجياتها، جراء الروابط الثقافية التي نشأت من خضوع بعض الدول لمستعمر واحد أدى إلى تقسيم دول القارة لمناطق بعضها ناطق بالإنجليزية والآخر بالفرنسية، سمح بتقاربها بعد الاستقلال.

ويعتبر الاتحاد الجمركي لجنوب إفريقيا هو أقدم تجمع تجاري بين دول نامية، حيث أقيم في 1910 ليضم الدول التابعة للإمبراطورية البريطانية الواقعة في جنوب القارة الإفريقية، حيث قامت بريطانيا بتجميع مستعمراتها تحت مظلة جماعة شرق إفريقيا، التي تعد واحدة من أقدم مشاريع التكامل في العالم يقوم على تعريف جمركية مشتركة وموحدة بين كل من كينيا وأوغندا وتانزانيا في سنة 1929.

وقام المؤتمر سنة 1927 بإنشاء سوق مشتركة، وإلغاء الحواجز الجمركية تقريبا، وتوحيد التعريف الجمركية على البضائع المستوردة، وإصدار عملة موحدة لشرق إفريقيا، وتشكيل محكمة استئناف عليا موحدة ودمج أجهزة البريد والمواصلات اللاسلكية والسكك الحديدية، ودائرة الجمارك ورسوم الإنتاج ودائرة الضرائب المباشرة، وأجهزة البحوث والخدمات الفنية وخدمات المصارف والتأمين.

1-1-2-المربرات الاقتصادية للتكامل الإقليمي في إفريقيا: إن المشاكل والأوضاع المشتركة والمتشابهة، المرتبطة بمجملها بقضايا التنمية الاقتصادية في القارة الإفريقية، والتي مردها أبشع أنواع الاستغلال من طرف المستعمرين مخلفة بذلك ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين، أسهم ذلك في ضيق الأسواق القومية عن استيعاب السلع المنتجة محليا، وانخفاض أسعار المواد الأولية، وتراجع التجارة الخارجية التي لم تزد في مطلع الألفية الجديدة عن 02% من صعيد التجارة العالمية، دون أن ننسى ضعف القطاع الصناعي وتخلف أدواته الإنتاجية، وكذا قلة رؤوس الأموال وضعف نصيب تلك البلدان من الاستثمار الأجنبي، وهو ما أدى إلى انخفاض الدخل القومي لهذه الدول وانخفاض نصيب الفرد منه، كل ذلك دفع بالدول بعد الاستقلال إلى التوجه إلى فكرة التعاون والتوحد على أنه السبيل إلى تقوية الدول الإفريقية في مواجهة الأسواق العالمية ورفع أسعار المواد الأولية، لذلك إن إنشاء سوق مشتركة واحدة بإفريقيا عامل هام لكسر حدة الاحتكارات الأجنبية، بل قد يؤدي إنشاء هذه الأسواق إلى التأثير في اقتصاديات الدول الاستعمارية، لذلك ناشدت الدول بالدار البيضاء إلى إقامة سوق إفريقية مشتركة، مع فتح الباب لجميع الدول الإفريقية للانضمام إليها، فإن إقامة هذه التجمعات الاقتصادية عامل جوهري لاستقرار اقتصادي والاجتماعي في مختلف الدول بالقارة.

1-1-3-المربرات السياسية للتكامل الإقليمي في إفريقيا: التكامل بين الدول الإفريقية قد يمثل الإستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة، وقد يكون هو السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة والتخلص من الهيمنة الغربية، وقد يعد مدخلا أساسيا لتسوية الصراعات القائمة في القارة، كما يعتبر ضعف وهشاشة الدول الإفريقية، وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أهم وأبرز دوافع التكامل الإقليمي في إفريقيا خصوصا مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من آثار على دول القارة واقتصادياتها، كل هذه السياسات قد زادت من الضعف وجعلت الدول الإفريقية عاجزة عن تحقيق مطالب مواطنيها، سواء من الخدمات العامة أو توفير بني تحتية مقبولة، فأصبحت بذلك دولا غير فاعلة على الصعيد الدولي، وغير قادرة على حماية مصالحها في مواجهة المصالح الاقتصادية الأجنبية، بحيث لا تزال مكونات السياسة الغربية تجاه القارة الإفريقية، تكشف عن الاستغلال والاستنزاف بأشكال جديدة هي جوهر الاستعمار الجديد.

وقد عمدت الدول الإفريقية في أعقاب التحولات التي شهدتها النظام العالمي وتحت وطأة الضغوط الغربية، إلى بيع معظم الأصول حتى الإستراتيجية منها، كنظم الطاقة والكهرباء والماء وغيرها للقطاع الخاص، حتى الأجنبي منه الأمر الذي أعاد تعريف الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة، لتدخلها المحدود في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية (وهو عكس ما حدث عند الاستقلال من سياسات التأميم والسعي لبلورة رأسمالية وطنية). ورصد الدكتور إبراهيم نصر الدين بعض الانعكاسات الإيجابية لتراجع دور الدولة وجهود التكامل في القارة الإفريقية، فيما يلي:

- انخيار مشروع الدولة الوطنية بالدول الإفريقية ذو تأثير إيجابي غير مباشر لعملية التكامل الإقليمي، لإدراك عجزها في مواجهة مشاكل الاندماج الوطني فرادى وأن التحصن بالسيادة المطلقة لن يحقق مبتغاها الاقتصادي والسياسي... مما دفع إلى تبني آليات السوق والتحول الديمقراطي كشرط للتكامل الإقليمي.
 - تحقيق الاستقرارين الاجتماعي والسياسي، من خلال إعادة توزيع السكان وخاصة الأيدي العاملة، بما يحقق القدر الأكبر من التناسب بين أعدادهم والموارد المتاحة والممكنة، مما يساعد في القضاء على البطالة والتخفيف من حدة المشاكل الاجتماعية، وتوفير إطار لتسوية وحل الصراعات المكلفة.
 - عدم تمتع الدول الإفريقية بنفس درجة الإستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها، بحيث أصبحت أسيرة للرأسمالية العالمية مما جعل هناك صعوبة لتجاوز ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية.
- 1-2-خطوات الاتحاد الإفريقي:** يمكن أن نستعرض باختصار الخطوات التي اتخذت من أجل تحقيق الاتحاد الإفريقي (البرعصي، 2010، ص 30، 31):
- 1-طرح فكرة الاتحاد خلال القمة الإفريقية (35) التي عقدت بالجزائر خلال شهر جويلية 1999.
 - 2-انعقدت قمة استثنائية بهذا الشأن في ليبيا خلال الفترة 07-09 سبتمبر 1999، فوض خلالها مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية بإعداد نص قانوني تأسيسي للاتحاد الإفريقي، وصدر في هذا إعلان سرت.
 - 3-انعقدت القمة الإفريقية رقم (36) بجمهورية التوجو خلال شهر جويلية 2000، اعتمد خلالها القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي بالإجماع (قام 27 رئيس دولة بالتوقيع على القانون، وقرارات بقية الدول الأعضاء العمل على دراسته والتوقيع عليه فيما بعد).
 - 4-عقدت قمة استثنائية في ليبيا خلال الفترة 02-03 مارس 2001 وقع خلالها جميع دول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية على القانون التأسيسي.
 - 5-وفي 26 أبريل 2001، وخلال القمة الاستثنائية التي عقدت في أبوجا بنيجيريا، أودعت وثائق التصديق من قبل ثلثي الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية، وبهذا يكون قد بلغ النصاب القانوني لقيام الاتحاد.
 - 6-وفي 26 ماي 2001، أعلن عن قيام الاتحاد الإفريقي تطبيقاً للمادة (28) للقانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي التي تنص على أن قانون الاتحاد يدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من إيداع ثلثي الأعضاء الموقعين على وثائق التصديق.
 - 7-انعقدت القمة رقم (37) بـ **بلوساكا** في الفترة 09-11 جويلية 2001، وصدر قرار بشأن الاتحاد الإفريقي يقضي بتشكيل لجنة وزارية للاتحاد الإفريقي.
 - 8-خلال القمة الإفريقية — (38) التي انعقدت بـ **دروبان** يومي 09-10 جويلية 2002 (القمة الأولى للاتحاد) تم فيها انتقال المنظمة إلى الاتحاد الإفريقي واعتماد أجهزة الاتحاد التسعة.
 - 9-عقد المجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي الدورة غير العادية الأولى بليبيا في الفترة 09-10 ديسمبر 2002، لدراسة التعديلات المقترحة من الدول الإفريقية على القانون التأسيسي.
 - 10-عقدت قمة استثنائية في **أديس أبابا** يومي 03-04 فيفري 2003 لدراسة مشروع التعديلات المقترحة على القانون التأسيسي وأعد برتوكول خاص بالتعديلات.
 - 11-عقدت القمة العادية الثانية للاتحاد الإفريقي بـ **موزمبيق** في الفترة 10-12 جويلية 2003، وأصدرت عدة مقررات من بينها اعتماد البروتوكولات الخاص بالتعديلات على القانون التأسيسي، ومقرر بشأن التنفيذ العملي للبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن.

2- أهداف الاتحاد الإفريقي ومبادئه

2-1- أهداف الاتحاد الإفريقي: نص القانون التأسيسي على أن أهداف الاتحاد الإفريقي هي (المستشار القانوني لمنظمة الوحدة الأفريقية، المادة الثالثة، ص ص 05، 07):

- ✓ تحقيق وحدة وتضامن، أكبر مما سبق فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية.
- ✓ الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها.
- ✓ التعجيل بتكامل القارة السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- ✓ تعزيز مواقف إفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها والدفاع عنها.
- ✓ تشجيع التعاون الدولي في ضوء ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ✓ تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة.
- ✓ تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.
- ✓ تعزيز حقوق الإنسان والشعوب وحمايتها طبقاً للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمواثيق الأخرى ذات الصلة
- ✓ هئية الظروف لتمكين القارة من أداء دور مناسب في الاقتصاد العالمي ومفاوضات التجارة الدولية.
- ✓ تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تكامل الاقتصاديات الإفريقية.
- ✓ تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البشري لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية.
- ✓ تنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.

- ✓ تعزيز تنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في كل المجالات، وبخاصة العلم والتكنولوجيا.
- ✓ العمل مع الشركاء الدوليين للقضاء على الأوبئة التي يمكن الوقاية منها، وتعزيز الصحة في القارة.

2-2- مبادئ الاتحاد الإفريقي: ويعمل الاتحاد وفقاً للمبادئ الآتية:

- المساواة والترابط بين الدول الأعضاء في الاتحاد.
- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.
- مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد.
- وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.
- تسوية خلافات أعضاء الاتحاد بوسائل يقررها مؤتمر الاتحاد.
- منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الأعضاء في الاتحاد.
- عدم تدخل أي دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى.
- حق الاتحاد في التدخل في أية دولة عضو طبقاً لمقررات المؤتمر في الظروف الخطرة، مثل جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم التي تُرتكب ضد الإنسانية.
- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد، وحققها في العيش في سلام وأمن.
- حق الدول الأعضاء في طلب تدخل الاتحاد لإعادة السلام والأمن.
- تعزيز الاعتماد على الذات في إطار الاتحاد.
- تعزيز المساواة بين الجنسين.
- احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد.

● تعزيز العدالة الاجتماعية لضمان تنمية اقتصادية متزنة.

● احترام قدسية الحياة البشرية، ورفض الإفلات من العقوبة والاعتقالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.

● إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات.

3- تحديات التكامل الإقليمي بالقارة الإفريقية: ويمكن رصد أهمها في ما يلي:

- ضعف إمكانيات الوصول إلى الطاقة وتأمينها بالقارة الإفريقية.
- وجود التزايدات المعرقة لجهود التكامل والتنمية بين دول الاتحاد، نجم عنها تدمير البنية التحتية وتقليص حجم الأنشطة الاقتصادية، علاوة على ما تفرضه هذه التزايدات من معوقات أمام تدفق التجارة والاستثمارات.
- غياب آليات التمويل الذاتي لمنظمات التكامل الإقليمي، وضعف مصادر تمويل رئيسية ومستقرة وطويلة الأجل بين دول الاتحاد الإفريقي.

- الخسارة المحتملة للإيرادات والرسوم الجمركية للعديد من البلدان الإفريقية من شأنها أن تعيق التكامل.
- افتقار الإدارات الجمركية الإفريقية إلى الفعالية كنقاط التفتيش وامتداد الطرق الإفريقية، يسهم في عرقلة حركة التجارة داخل القارة وخارجها.
- تعترض آليات ونظم التجارة عراقيل نتيجة انعدام الموازنة بين اللوائح المالية والنقدية بين دول الاتحاد في ظل غياب عملة موحدة؛

- رداءة البنى التحتية وضعف شبكة الهياكل الأساسية في الدول الإفريقية يعيق مسيرة التكامل بالقارة، من حيث حرية حركة عناصر الإنتاج وتدفق الاستثمارات
- وجود فجوة اقتصادية (من حيث متوسط الدخل) بين مختلف الدول الإفريقية يعيق تكامل اقتصادياتها لتصبح اقتصادا واحدا.

- افتقار الدول الأعضاء لوحدة القرار السياسي بسبب التباين في التوجهات السياسية واختلاف في النظم الاقتصادية، في ظل غياب الديمقراطية (حكم الشعب وحقه في تقرير مصيره).
- عدم تبني المبدأ الجماعي الذي يؤمن بالمصلحة العامة على المصلحة الخاصة للدول الإفريقية، فهم لا يريدون التخلي عن الفردية والسيادة.

- عدم وجود إرادة للتنسيق المشترك بين السياسات المالية والنقدية للدول، وقوانين المنافسة والجوانب الاجتماعية للاندماج.
- عدم امتلاك الدول الإفريقية لمؤسسات قوية لديها القدرة على تأمين الاتفاقيات وضمان تنفيذها.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين لنا، أن عملية التكامل يتوقف نجاحها على حد كبير على التزام الدول الأعضاء بتنفيذ ما يتعلق بها من معاهدات واتفاقيات وبروتوكولات، وضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية، بغية تبادل المعلومات والبيانات بشفافية، كما يقتضي هذا النجاح منح المزيد من الاهتمام للدول الأقل نموا عبر تنفيذ مشروعات تنمية بهذه المناطق، والتي تنعكس آثارها الإيجابية بالدول الأعضاء الأخرى، وفي هذا الصدد ينبغي على الحكومات الإفريقية مراجعة سياساتها المختلفة وتحديد نقاط الضعف بها ووضع إجراءات تهدف إلى إنجاح عملية التكامل كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي. ومن بين النتائج المتوصل إليها ضمن هذه الدراسة نجد:

✓ **صحة الفرضية الأولى**، فمن خلال ما جاء في معاهدة ماستريخت من معايير الانضمام للوحدة النقدية حددت معدل التضخم بـ 2.7%، واشترطت ألا تزيد نسبة العجز الموازي عن 3%، بالإضافة إلى ضمان كامل الديمقراطية ووجود نظام اقتصادي قوي بالدولة المنظمة للوحدة الاقتصادية وفق شروط كوبنهاجن.

✓ **صحة الفرضية الثانية**، كون عملية التكامل الاقتصادي بالاتحاد الإفريقي مبنية على أساس تبني آليات السوق وإقامة سوق إفريقية مشتركة وهذا عن طريق التحول الديمقراطي وتسوية وحل الصراعات بين دول أعضائها، للتجاوب مع مطالبها ومصالحها الذاتية.

بعد استعراض أهم النتائج المتوصل إليها يمكن ذكر أهم التوصيات لتعزيز التكامل الإفريقي كالآتي:

- ✓ تعزيز آليات منع النزاعات وحلها لفرض السلام وحفظه من أجل تنشيط الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.
- ✓ ضرورة اعتماد القارة الإفريقية خطة إنعاش بغية القضاء على الفقر والجهل والمرض، وتنمية الاستثمارات المشتركة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ تبني استراتيجيات لفتح أسواق مشتركة تضمن حرية انتقال الرساميل ومختلف السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.
- ✓ البحث عن حلول لمشكلة اللاجئين التي تعاني منها الدول الإفريقية بسبب الحروب والصراعات القبلية والعرقية والجماعة.
- ✓ إنشاء مؤسسات ومنظمات قوية ذات إرادة سياسية تعمل على تنسيق السياسات التنموية والجوانب الاجتماعية للاندماج الدول الأعضاء.

المراجع المعتمدة:

- القزويني، ع. (2004). التكامل الاقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة، الجزء الأول. ليبيا: منشورات أكاديمية الدراسات العليا.
- المحادمي عبد القادر رزيق. (2009). التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- المستشار القانوني لمنظمة الوحدة الإفريقية). المادة الثالثة. (القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي).
- الوافي، أ. (2006-2007). التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. جامعة باتنة: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة).
- حسن خلف فليح. (2001). العلاقات الاقتصادية الدولية. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر.
- حسن عوض الله زينب. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية، مصر: الفتح للطباعة والنشر.
- حسين، ع. (1998). التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر: النظرية والتطبيق. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
- خليفة عصموني. (2014-2015). التكامل بين المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية ودوره في تحقيق الوحدة الإفريقية. جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان: رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- سامي عفيفي حاتم. (1994). التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
- سامية مقعاش. (2006-2007). العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري. جامعة باتنة: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة).
- سمير صارم. (1999). اليورو. سوريا: دار الفكر.

- عائشة خلوفي. (2010-2011). تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية-دراسة حالة الاتحاد الأوروبي. جامعة سطيف: مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة).
- عبد الوهاب حميد رشيد. (1985). الدور التكامل للمشروعات العربية المشتركة: الطموحات والآداء. مصر: كاضمة للنشر والتوزيع.
- عبد الوهاب رميدي. (2006-2007). التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية-دراسة تجارب مختلفة-. جامعة الجزائر: أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة).
- عمر حمد البرعصي. (2010). التطور التاريخي منظمة الوحدة الإفريقية إلى الإتحاد الإفريقي. مجلة قاريونس العلمية، جامعة قاريونس، العدد 3.
- قسيميوري، ك. (2015-2016). التكامل الاقتصادي بالاتحاد الأوروبي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي-دراسة حالة اليونان خلال الفترة 2008-2015. -جامعة يسكرة: مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي.
- متولي، ع. ا. (2011). الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات. عمان، الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون.